

Distr.: General
16 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

أولا - تقارير الأمين العام ومساغيه الحميدة

- 1 - عملا بقرار الجمعية العامة 107/73، قدم الأمين العام إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/74/341). وشمل التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 وتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسة مساعيه الحميدة.
- 2 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدم الأمين العام أيضاً، في 1 نيسان/أبريل و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تقريرين إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/282 و S/2019/787)، عملاً بقراري المجلس 2440 (2018) و 2468 (2019). وتوجز هذه الورقة محتوى ذينك التقريرين، وتتضمن معلومات إضافية تتعلق بنظر مجلس الأمن والجمعية العامة في تلك المسألة.
- 3 - وقد قضى مجلس الأمن، في قراره 2440 (2018)، الذي اتخذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 30 نيسان/أبريل 2019. وأعرب المجلس في القرار نفسه عن كامل تأييده لاعتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية الشروع في عملية مفاوضات جديدة قبل نهاية عام 2018، ولاحظ أن الدعوات للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة أول في جنيف في 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 قد وُجّهت في 28 أيلول/سبتمبر 2018، ورحب بالزّد الإيجابي الوارد من المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والجزائر وموريتانيا وشجعهم على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الشخصي، بروح من التوافق، طوال مدة تلك العملية لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة. ودعا المجلس

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020.



أيضاً الطرفين إلى احترام التزاماتهما وتأكيداتهما ذات الصلة، وإلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة أو تؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في الصحراء الغربية.

4 - وفي التقرير المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2019/282)، والذي غطى التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره السابق المؤرخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (S/2018/889)، أبلغ الأمين العام المجلس بأن مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، هورست كوهلر، واصل بذل جهود حثيثة للدفع قدماً بعملية التفاوض. وفي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 21 و 22 آذار/مارس 2019، عقد اجتماعات مائدة مستديرة في سويسرا بين المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا. وقد مثلت اجتماعات المائدة المستديرة هذه أول لقاءات تعقد وجهها لوجه في سياق العملية السياسية منذ عام 2012 وجرى في مناخ اتسم بالاحترام وبالروح الإيجابية والبناء.

5 - وفي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، عقد المبعوث الشخصي اجتماع مائدة مستديرة أول بشأن الصحراء الغربية في جنيف وحضره ممثلون عن المغرب، وجبهة البوليساريو، والجزائر، وموريتانيا. وكان اجتماع المائدة المستديرة هذا أول اجتماع يعقد وجهها لوجه في سياق العملية السياسية خلال ست سنوات، وجرى في مناخ اتسم بالصدق والاحترام وبالروح البناءة. وقد أكدت كافة الوفود، في ختام الاجتماع، أن الأجواء التي سادت اجتماع المائدة المستديرة المعقود في جنيف كانت مختلفة عن تلك التي سادت اللقاءات السابقة، وخلصت إلى أن ذلك يمكن أن يشكل بداية جديدة للعملية السياسية. وقد أصدرت الوفود بياناً مشتركاً تبدي فيه استعدادها للاجتماع مرة أخرى في الربع الأول من عام 2019.

6 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، في اجتماع مع ملك المغرب محمد السادس في الرباط، أعرب الأمين العام عن امتنانه للمشاركة البناءة للمغرب في العملية السياسية وفي اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الصحراء الغربية المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. وقد أعاد الملك تأكيد التزام بلده بالعملية السياسية وأثنى على المبعوث الشخصي لقيامه بجمع المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا حول الطاولة.

7 - وفي رسالة موجهة إلى المبعوث الشخصي مؤرخة 26 كانون الأول/ديسمبر 2018، أعرب الأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، عن قلقه إزاء المسار الحالي للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، محذراً من أنها يمكن أن تستبق نتيجة المفاوضات وتؤثر سلباً على إمكانية إحراز تقدم. وفي 10 شباط/فبراير 2019، اجتمع الأمين العام مع الأمين العام لجبهة البوليساريو في أديس أبابا، على هامش الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. وخلال الاجتماع، أكد مجدداً التزامه بإعادة إطلاق المفاوضات وطلب دعم الطرفين. وقد أعرب السيد غالي عن دعمه الكامل للمبعوث الشخصي ومهمته، وأكد أن جبهة البوليساريو لديها نية جادة لدعم جهود البحث عن حل.

8 - ووفقاً للفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 2440 (2018)، قدم المبعوث الشخصي إحاطة إلى المجلس في 29 كانون الثاني/يناير بشأن اجتماع المائدة المستديرة الأول وخططه للمضي قدماً. وأوضح أن انعدام الثقة كانت المشكلة الأساسية في السعي إلى إيجاد حل، ودعا الطرفين إلى إبداء الاحترام المتبادل والاستعداد لقبول الحلول التوفيقية. وقد تلقى من جميع أعضاء المجلس دعماً واسعاً لجهوده.

9 - وقبل اجتماع المائدة المستديرة الثاني، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات مع المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في شباط/فبراير وآذار/مارس 2019. وقد شعر بالتفاؤل نتيجة مشاركتها

البناء والجادة والتزامها القوي بتكثيف المناقشات وإقامة عملية مفاوضات، لكنه أحاط علما أيضا بالاختلافات الشديدة في الرأي بشأن الوضع المستقبلي للصحراء الغربية. ومع ذلك، فقد اتفقت على أن ينصب تركيز اجتماع المائدة المستديرة الثاني على المزيد من المناقشات الموضوعية بشأن مستقبل الصحراء الغربية، وعلى السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الثقة في العملية السياسية وبين الطرفين.

10 - وقد عقد المبعوث الشخصي اجتماع المائدة المستديرة الثاني قرب جنيف في 21 و 22 آذار/مارس 2019. وقد أُنْصَح في الاجتماع الثاني الشكل المكرس في كانون الأول/ديسمبر 2018، إذ تم جمع المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا حول الطاولة. وقد تحاورت الوفود في إطار من الكياسة والانفتاح وفي أجواء اتسمت بالاحترام المتبادل. ورحبت بالزخم الجديد الناشئ عن اجتماع المائدة المستديرة الأول المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2018. وأجرت مناقشات متعمقة بشأن سبل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية يكون واقعيا، وعمليا، ومستمرًا، وقائما على أساس من التوافق، وعادلا، ودائما، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا لقرار مجلس الأمن 2440 (2018). وقد اتفقت، في هذا الصدد، على مواصلة المناقشات من أجل تحديد عناصر التقارب. وقد كان هناك توافق في الآراء على أن المنطقة المغاربية بأسرها ستستفيد كثيرا من التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية. وقد أقرت الوفود أيضا بأن المنطقة تتحمل مسؤولية خاصة للإسهام في التوصل إلى حل. ورحبت باعتزام المبعوث الشخصي دعوتها إلى الاجتماع مرة أخرى باتباع الشكل نفسه. واتفقت على ضرورة زيادة الثقة والتزمتم بمواصلة المشاركة في العملية. وقد شجع المبعوث الشخصي الوفود على استكشاف بؤادر حسن النية وزيادة الثقة.

11 - وذكر الأمين العام، في ملاحظاته وتوصياته، أن التوصل إلى حل سياسي عادل دائم يقبله الطرفان يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره سيتطلب إرادة سياسية قوية، لا من الطرفين والدول المجاورة فحسب، بل من المجتمع الدولي أيضا. ولذلك، أهاب بأعضاء مجلس الأمن وأصدقاء الصحراء الغربية والجهات الفاعلة الأخرى إلى تشجيع المغرب وجبهة البوليساريو على اغتنام الفرصة المتاحة ومواصلة المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في عملية المائدة المستديرة التي أطلقها مبعوثه الشخصي. وحث الطرفين على إظهار بؤادر حسن نية تثبت رغبتهما في إحراز تقدم. وقد خطت جبهة البوليساريو بالفعل خطوة أولى في هذا الصدد تستحق الثناء، بتدميرها لآخر ما تبقى من مخزونها من الألغام الأرضية. ورحب الأمين العام باتفاق الوفود على مواصلة العملية السياسية وعقد اجتماع مائدة مستديرة آخر ودعا الطرفين إلى مواصلة البحث عن حل وسط.

12 - وفي معرض تناوله لأنشطة البعثة، ذكر الأمين العام أن الحالة في الصحراء الغربية ظلت هادئة نسبيا. فوقف إطلاق النار، رغم حدوث بعض الانتهاكات الكبيرة، ما زال قائما، حيث استمر كلا الطرفين إجمالا في احترام ولاية البعثة فيما يتعلق بصون القواعد المكرسة في الاتفاق العسكري رقم 1 وغيره من الاتفاقات ذات الصلة. غير أنه، عندما كشفت البعثة وقوع انتهاكات، لم يبد الطرفان دوما استعدادا لمعالجتها أو لإيجاد حلول تخفيفية لها. وقد حاول كل من المغرب وجبهة البوليساريو تبرير بعض انتهاكاتها للاتفاق العسكري رقم 1 باعتبارها ضرورية لمنع الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة الإجرامية، على الرغم من عدم السماح في الاتفاق بتدخل قوات عسكرية أو باستخدام بنى تحتية عسكرية في تلك الحالات.

13 - وفي 2 شباط/فبراير 2019، وقع حادث خطير. فبعد أن غادر المراقبون العسكريون التابعون للبعثة منطقة الكركرات في نهاية الدوام، أقدم شاب صحراوي على إضرام النار في نفسه عند البوابة المغربية، وأفيد أنه فعل ذلك احتجاجا على السلطات "الحدودية" المغربية. وقد أصيب بجروح أدت إلى

وفاته في 6 شباط/فبراير. وقد أدى هذا الحادث إلى احتجاج كثيرين في المجتمع الصحراوي بشدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وصب بعضهم جام غضبه على الأمم المتحدة والبعثة، مستندين أساساً إلى تقارير غير صحيحة أفادت بأن مراقبين عسكريين تابعين للبعثة عاينوا الحادث ولم يتدخلوا. وقد قامت البعثة بالاتصالات من خلال جبهة البوليساريو لتصحيح تلك الانطباعات وتهدئة الوضع.

14 - وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/787)، الذي غطى التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره السابق عن نفس الموضوع، المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/282). وذكر الأمين العام في ذلك التقرير أن الوضع على أرض الواقع في الصحراء الغربية ظل هادئاً نسبياً خلال الفترة قيد الاستعراض، وإن شابه شيء من عدم اليقين. فقد واصل الطرفان عمومًا الالتزام بالاتفاق العسكري رقم 1 وغيره من الاتفاقات ذات الصلة، كما تقيداً بوقف إطلاق النار بينهما. وقد واصلت البعثة تنفيذ ولايتها المتمثلة في مراقبة وقف إطلاق النار والإبلاغ عنه، والعمل كآلية للإنذار المبكر، والعمل من خلال التواصل مع الطرفين على حل ما ينشأ بينهما من انتهاكات وادعاءات، ومنع نشوب النزاع، والحفاظ على بيئة مواتية لعملية السلام. ومنذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/282)، ونتيجة للتعاون الذي أبداه الجيش الملكي المغربي، تمت معالجة جميع الانتهاكات الأربعة المشار إليها في الفقرات من 32 إلى 35 من ذلك التقرير، فضلاً عن انتهاك خامس سُجل في وقت لاحق من نفس النوع، وذلك بإزالتها (ثلاثة انتهاكات) أو بالتوصل إلى حل تخفيفي ومُرضٍ لكل من الجيش الملكي المغربي والبعثة (انتهاكان). ولم يسجل المزيد من هذه الانتهاكات على أي من جانبي الجدار الرملي.

15 - وقد شكل المعبر بين الصحراء الغربية وموريتانيا في الكركرات، في أقصى جنوب الإقليم، مصدر توتر متزايد بين التجار والمحتجين وموظفي الجمارك المغربية. فقد قام أفراد ومجموعات صغيرة من الأشخاص، بدعوى الاعتراض على نقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية أو على السياسات والإجراءات الجمركية، بتنظيم احتجاجات مؤقتة على الجزء المعبّد من الطريق داخل المنطقة العازلة في 54 مناسبة منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 ولفترات تراوحت بين ساعة وعدة أيام. وقد واصلت البعثة رصد الحالة في الكركرات عن كثب من خلال دورية يومية لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين المنتدبين إلى المنطقة. وقد تدخلت البعثة بشكل غير رسمي في عدد من المناسبات للحد من التوترات واستئناف سير حركة المرور، أو لمساعدة السياح الأجانب الذين تقطعت بهم السبل في المنطقة العازلة. وفي 23 تموز/يوليه، وجه عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، رسالة إلى وكيل الأمين العام لعمليات السلام أكد فيها أن الأفراد الذين أقاموا الحواجز على الطريق كانوا مهربين انتحلوا صفة متظاهرين. وأشار في الرسالة إلى أن المغرب لم يعد بإمكانه التغاضي عن عمليات سد الطرق التي تعرقل سير حركة المرور المدنية والتجارية، وأبلغ وكيل الأمين العام أن المغرب قد يقرر التدخل في حال استمرار سد الطرق. وفي 12 آب/أغسطس، تلقى الأمين العام رسالة من الأمين العام لجبهة البوليساريو أدان فيها وجود "عملاء مغاربة" في المنطقة العازلة في الكركرات، واصفاً الأمر بأنه انتهاك لوقف إطلاق النار والاتفاق العسكري رقم 1. وفي تلك الرسالة، دعت جبهة البوليساريو أيضاً إلى تفكيك الهياكل في المنطقة، وأضافت أنها تحتفظ بالحق في التصرف ردًا على أي عمل تعتبره عملاً استفزازيًا.

16 - وقد عُقد مؤتمران بشأن الصحراء الغربية في أواخر شهر آذار/مارس. ففي 25 آذار/مارس، عقد المغرب "المؤتمر الوزاري الأفريقي حول دعم الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة بشأن

الخلاف الإقليمي حول الصحراء“، في مراكش بالمغرب. وقد اعتمد المؤتمر بياناً رُحِبَ فيه بـ ”الاختصاص الحصري للأمم المتحدة كإطار لإيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء يكون مقبولا للطرفين وواقعياً وعملياً ودائماً“، وكرر تأكيد تأييد الاتحاد الأفريقي لهذا الدور (S/2019/351، المرفق). وفي 25 و 26 آذار/مارس، عقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ”مؤتمر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتضامن مع الصحراء الغربية“ في بريتوريا. وقد أصدر المؤتمر بياناً ختامياً أعرب فيه، في جملة أمور، عن ”التضامن مع شعب الصحراء الغربية“ والدعم لجهود الأمم المتحدة بقيادة المبعوث الشخصي، وتجدد فيه التأكيد على ”دور الاتحاد الأفريقي ... في إبقاء مسألة الصحراء الغربية قيد النظر“.

17 - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2019، احتجت مجموعات صغيرة من الصحراويين المدنيين عدة مرات في الشهر في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف بالجزائر ضد الأنظمة التي اعتمدتها جبهة البوليساريو لتنظيم المعابر الحدودية من مخيمات اللاجئين الصحراويين إلى الأراضي الموريتانية وشرق الجدار الرملي. وقد طالبت أيضاً بحرية التنقل وإدخال إصلاحات عامة. وفي الربوئي، الجزائر، نُظمت احتجاجات أيضاً للمطالبة بأن تحصل جبهة البوليساريو على معلومات من الجزائر بشأن مصير خليل أحمد، العضو في جبهة البوليساريو، الذي بُلِّغ عن اختفائه في الجزائر في عام 2009. وفي 15 تموز/يوليه، بدأت زوجة أحمد وأطفاله اعتصاماً خارج مجمع الأمم المتحدة الذي يضم عدة وكالات في الربوئي، وفي 29 تموز/يوليه، اقتحم حوالي 60 محتجاً مجمع الأمم المتحدة. وفي حين لم يكن هناك أي تهديد واضح لسلامة موظفي الأمم المتحدة، نُقل موظفو الأمم المتحدة البالغ عددهم 13 فرداً و 11 من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تندوف القريبة كإجراء وقائي. وفي 4 آب/أغسطس، وعقب مفاوضات مع جبهة البوليساريو وزعماء القبائل، غادرت عائلة أحمد، واستأنفت وكالات الأمم المتحدة عملياتها العادية في المجمع.

18 - وفي 21 أيار/مايو، تلقى الأمين العام رسالة من الأمين العام لجبهة البوليساريو (انظر S/2019/424، المرفق) أبلغه فيها ”بالتدهور السريع للوضع“ في الصحراء الغربية، بما في ذلك ما يتعلق بـ ”الانتشار الواسع النطاق“ لانتهاكات وقف إطلاق النار من جانب المغرب وتجاوزاته المزعومة لحقوق الإنسان. وقد ذكر السيد غالي في هذه الرسالة أن السلطات المغربية منعت سبعة مراقبين قانونيين مستقلين من دخول الصحراء الغربية ومن ثم منعهم من مراقبة محاكمة الصحفية الصحراوية، نزهة الخالدي، التي اعتُقلت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2018 بتهمة قيامها ببث حي ”للمضايقة التي ترعاها الدولة والتي كان يتعرض لها متظاهرون صحراويون مسالمون في الأراضي المحتلة“. وقد ذكر في الرسالة أيضاً أن المغرب يواصل وجوده في الكركرات، وأن مئات الشاحنات والمركبات عبرت كل يوم إلى المنطقة العازلة، في انتهاك للاتفاق العسكري رقم 1. وفي 17 أيلول/سبتمبر، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة أفاد فيها بأن السيدة الخالدي قد أُلقي القبض عليها وهي تقوم بتصوير عملية لإنفاذ القانون بواسطة هاتفها المحمول بدون اعتماد مهني كصحفية وأنها قد غادرت مقر الشرطة بحرية بعد الاستماع لأقوالها.

19 - وفي 8 حزيران/يونيه، وجهت جبهة البوليساريو رسالة إلى مجلس الأمن، وإلى كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ووكيل الأمين العام لعمليات السلام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، أدانت فيها الاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن المغربية ضد شباب صحراويين في السمارة، أُفيد بأنهم كانوا يحتفلون بالإفراج عن ”السجين السياسي“ صلاح لبصير.

وقد شجبت الرسالة سلوك أفراد الشرطة والأفراد شبه العسكريين المغاربة، وطالبت بإجراء رصد مستقل لحقوق الإنسان في الإقليم. وفي 17 حزيران/يونيه، احتشد حوالي 70 شخصا بطريقة سلمية في الربوبي احتجاجا على الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب في السمارة، غرب الجدار الرملي.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاستثمارات المغربية غرب الجدار الرملي على نحو ما ذكر سابقا، ولا سيما في مدينة العيون. وأفاد المغرب أن تلك الاستثمارات تعود بالنفع مباشرة على سكان الصحراء الغربية وتنفذ بالتشاور معهم. وظلت جبهة البوليساريو تحتج بأن الاستثمارات تشكل انتهاكا للقانون الدولي ولمركز الصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي.

21 - وفي المقابل، ظلت هناك تنمية قليلة نسبيا إلى الشرق من الجدار الرملي. ومنذ وقف إطلاق النار، أنشئت ست مستوطنات مدنية صغيرة في بير الحلو وتيفاريتي والمهيرز وميجك وأغوانيت ودوغاج. ولاحظت البعثة زيادة في الأنشطة والوجود المدنيين، ولا سيما في بير الحلو والمهيرز وتيفاريتي. ونتيجة نمط حياة البدو الرحّل في المنطقة، يتقلب عدد سكان هذه البلدات. واعتبر المغرب تلك المستوطنات غير قانونية.

22 - وفي 26 حزيران/يونيه، افتتحت كوت ديفوار "قنصلية فخرية" في العيون، وتم تعيين محمد الإمام ماء العينين "قنصلاً فخرياً" لكوت ديفوار بالصحراء الغربية. وفي رسالة مؤرخة 3 تموز/يوليه، تلقى الأمين العام رسالة من السيد غالي أعرب فيها عن القلق إزاء هذا العمل، الذي وصفه بأنه "يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وخرقاً خطيراً للمركز القانوني الدولي للصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي".

23 - وعلى الجبهة السياسية، التقت وفود من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، بناء على دعوة من المبعوث الشخصي، في اجتماع ثان من اجتماعات المائدة المستديرة قرب جنيف يومي 21 و 22 آذار/مارس 2019. ووفقاً للقرار 2440 (2018)، قدم المبعوث الشخصي إحاطة إلى مجلس الأمن في 10 نيسان/أبريل بشأن نتائج اجتماع المائدة المستديرة الثاني المعقود في جنيف. وقد نقل التزام الطرفين بمواصلة المناقشة بشأن مسألة الصحراء الغربية من أجل تحديد عناصر التقارب سعياً إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية يكون واقعياً وعملياً، ومستمراً، وقائماً على أساس من التوافق، وعادلاً، ودائماً، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقاً للقرار 2440 (2018). وأشار المبعوث الشخصي أيضاً إلى أن جميع الوفود المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة الثاني المعقود في جنيف في أواخر آذار/مارس قد رحبت باعترامه دعوتها إلى الاجتماع مرة أخرى على نفس المنوال.

24 - وفي 15 نيسان/أبريل، وجه السيد هلال رسالة إلى المبعوث الشخصي بشأن موقف البلد من التطورات الأخيرة في العملية السياسية. وقد دعت الرسالة إلى مشاركة أقوى من جانب الجزائر؛ وشددت على أن المغرب، من جانبه، قد قدم مقترحاً للحكم الذاتي؛ ودعت الطرف الآخر إلى "إبداء الالتزام نفسه وإظهار رغبة حقيقية في الماضي قدماً نحو حل". وأخيراً، أكدت الرسالة على أهمية استمرار وجود البعثة.

25 - وفي 22 أيار/مايو 2019، أبلغ المبعوث الشخصي الأمين العام بقراره التنحي عن منصبه لأسباب صحية. وقد أسف الأمين العام لتلقي النبأ وأعرب عن امتنانه للمبعوث الشخصي لما بذله على مدى العامين الماضيين من جهود دؤوبة ومكثفة أرست الأساس للزخم الجديد في العملية السياسية.

26 - وفيما يتعلق بأنشطة البعثة، ظل التعاون بين قادة مواقع أفرقة البعثة والطرفين مرضياً على وجه العموم.

- 27 - وبخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام، كان حتى 31 آب/أغسطس لا يزال يتعين تطهير 70 منطقة معروفة استهدفت بذخائر عنقودية وتطهير 24 حقل ألغام معروفا في الجانب الشرقي من الجدار الرملي.
- 28 - وشكلت القيود التي يفرضها الطرفان، سواء فيما يتعلق بالتواصل مع قيادة البعثة أو إمكانية الوصول إلى المحاورين والمعلومات ذات الصلة، عراقيل تحول دون اضطلاع البعثة بولايتها وظلت تشكل تحدياً لعمليات البعثة وأمنها. وإثر الاجتماع الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة مع وزير الشؤون الخارجية للمغرب، ناصر بوريطة، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، رأى الأمين العام إمكانية إحراز تقدم مع الطرف المغربي في التغلب على القيود المتعلقة بتلك الجوانب. وعبر عن أمله أيضاً في أن تستأنف جبهة البوليساريو ممارستها التي دأبت عليها والمتمثلة في عقد اجتماعات مع قيادة البعثة في الربوئي.
- 29 - وظلت جبهة البوليساريو ترفض جميع الاجتماعات مع قيادة البعثة، سواء من العنصر المدني أو العسكري، في الربوئي، التي عُقدت فيها جميع الاجتماعات السابقة وفقاً للممارسة المتبعة منذ وقت طويل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسع نطاق هذه السياسة ليشمل جميع الأفراد العسكريين التابعين للبعثة في العيون. وفي منطقة تندوف، حافظ مكتب الاتصال التابع للبعثة على تواصل منتظم، وإن كان محدوداً، مع جبهة البوليساريو، لكنه تفاعل بشكل منفرد مع المجتمع المدني وسائر المحاورين المعنيين من خلال إجراء زيارات إلى مخيمات اللاجئين وإقامة اتصالات واستخدام وسائل إلكترونية أخرى. وتسببت هذه الحالة العامة في إعاقة التواصل الجيد وعلاقات العمل الفعالة مع الطرفين وحالت دون تنفيذ البعثة لولايتها.
- 30 - وظل يتعذر على البعثة الوصول إلى أي محاور من المحاورين المحليين غرب الجدار الرملي، الأمر الذي أثر في قدرتها على استقاء معلومات موثوقة وتقييم الحالة في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها والإبلاغ عن هذه الحالة. وحال ذلك أيضاً دون اضطلاع البعثة بولايتها.
- 31 - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة لحماية لاجئي الصحراء الغربية، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية الدولية، كما قامت، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات الخمسة على مقربة من تندوف. وما زال التحدي الرئيسي للجهات الفاعلة الإنسانية يكمن في نقص التمويل. وكانت المفوضية تواجه صعوبات جمة في استيفاء المعايير الدولية في سياق اضطلاعها بأنشطة منقذة للأرواح في مجالات الحماية، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتغذية، والتعليم، والطاقة، وتوفير المواد غير الغذائية، وتأمين سبل العيش.
- 32 - وإن تداير بناء الثقة، عملاً بقرار مجلس الأمن 1282 (1999) وقراراته اللاحقة، لإتاحة روابط أسرية بين اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف ومجتمعاتهم الأصلية في إقليم الصحراء الغربية، قد ظلت معلقة.
- 33 - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، على الرغم من عدم تيسر وصول مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الإقليم، فإنها أعربت عن القلق إزاء ما يرد من تقارير تفيد باستمرار نمط القيود المفروضة من جانب السلطات المغربية على الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في الصحراء الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المفوضية تتلقى تقارير عن تعرض صحفيين ومحامين ومدونين ومدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقة والاعتقال التعسفي في سياق تغطيتهم لانتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم. وقد تلقت المفوضية أيضاً معلومات عن تقارير تفيد بتعرض

ناشطين في مجال حقوق الإنسان للتهجير القسري من أماكن إقامتهم. وأفادت معلومات تلقتها المفوضية بالإفراط في استعمال القوة لتفريق مظاهرات سلمية، وهو ما تسبب في وقوع إصابات في عدد من الحالات وفي وفاة أحد الأشخاص في حالة واحدة.

34 - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الإقليم، أشار الأمين العام إلى أنه قد تلقى رسالة من المغرب في 9 أيلول/سبتمبر ترد فيها "معلومات بشأن جهود المملكة المغربية وإنجازاتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها"، بما في ذلك معلومات بشأن الحوادث المحددة المبينة في تقاريره المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات تفيد أن مدافعا عن حقوق الإنسان ومدونا مهتما بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة قد تعرضا للمضايقة والاعتقال والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة من جانب قوات الأمن التابعة لجهة البوليساريو. وكان كلاهما قد ندد في وسائط التواصل الاجتماعي بإدارة مخيمات تندوف للاجئين. وقد أفيد بأن قوات الأمن التابعة لجهة البوليساريو اعتقلتتهما في حزيران/يونيه 2019 عقب اعتصام في مخيم الربوئي احتجاجاً على اختفاء خليل أحمد في عام 2009.

36 - ولم يتسن عقد اجتماع الآلية الأفريقية المعنية بالصحراء الغربية والمؤلفة من اللجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي، والذي كان من المقرر عقده في نيامي في 8 تموز/يوليه للنظر في أساليب عمل اللجنة الثلاثية واعتمادها، وقد أرجئ إلى عام 2020. وكان الاجتماع سيشكل المرة الأولى التي تجتمع فيها اللجنة الثلاثية التي أنشئت في تموز/يوليه 2018 في نواكشوط.

37 - وما زال الأمين العام مقتنعا، في ملاحظاته وتوصياته، بأن من الممكن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية. غير أن التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا للقرارين 2440 (2018) و 2468 (2019) سيتطلب إرادة سياسية قوية من الطرفين واجتماع الدولي. وقد تمكن مبعوثه الشخصي من أن يعيد إلى العملية السياسية دينامية وزخما تمس الحاجة إليهما، بما في ذلك من خلال عملية المائدة المستديرة التي أطلقها. ولذلك، من الضروري الحفاظ على الاستمرارية والزخم في تلك العملية السياسية. وأهاب الأمين العام بأعضاء مجلس الأمن وأصدقاء الصحراء الغربية والجهات الفاعلة الأخرى إلى تشجيع المغرب وجهة البوليساريو على المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في العملية السياسية فور تعيين مبعوث شخصي جديد.

38 - وذكر الأمين العام كذلك أن الثقة لا تزال منعدمة بين الطرفين. فعلى الرغم من تصريحات كل منهما، لم يبد أن لدى المغرب ولا لدى جهة البوليساريو ثقة في رغبة الطرف الآخر في الانخراط بجدية وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ومع ذلك، عبر عن اعتقاده بأن لدى الطرفين الكثير من المصالح المشتركة التي ينبغي أن تشجعهما على العمل معاً. ولذلك، حث الطرفين على أن يبديا بجدية ما يدل على حسن النية ويثبت استعدادهما لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع وأن يمتنع عن الخطاب الذي يؤثر سلبا في جهود التوصل إلى هذا الحل.

39 - وقد واصلت البعثة الاضطلاع بدور قيّم، على الرغم من التحديات التي نوقشت أعلاه، في رصد تنفيذ الاتفاقات العسكرية والإبلاغ عنها، وفي التواصل مع الطرفين لمنع التوترات أو الحد منها.

وظل ذلك الدور حاسماً للحفاظ على بيئة تفضي إلى نجاح العملية السياسية. وعكس معالجة الانتهاكات الكبيرة المبينة بتفصيل في التقرير السابق للأمين العام، وعدم وقوع انتهاكات جديدة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قيمة هذا الجهد المبذول لمنع نشوب النزاع، وكذلك فوائد التواصل الفعال، الذي يحتاج إلى فتح المزيد من القنوات. وقد واصلت البعثة القيام بهذا العمل بنزاهة وفعالية، مع تحقيق نتائج واضحة.

40 - وتوقفت قدرة البعثة على مواصلة القيام بذلك الدور إلى حد كبير على التزام الطرفين بدعم وتيسير تنفيذ ولاية البعثة، وقبول وتنفيذ نتائجها، واحترام استقلالها وحيادها. وحث الأمين العام الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما في جميع تلك المجالات الثلاثة. وتحقيقاً لمصلحة الجميع، ناشد جميع الأطراف مرة أخرى أن تظل ملتزمة وأن تحافظ على اتصالات منتظمة مع قيادة البعثة، المدنية والعسكرية على حد سواء. واعتبر تمكّن الممثل الخاص من الاجتماع بأي من الطرفين دون عوائق، حسب الاقتضاء، أمراً أساسياً لأداء دوره بصفته ممثل الأمين العام في الإقليم.

41 - وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الاتجاهات الأخيرة في الكركرات. فقد أدت الحركة التجارية المتزايدة عبر المنطقة العازلة والأنشطة المدنية المتنامية لإعاقتها إلى خلق توترات في تلك المنطقة الحساسة. ودعا إلى عدم عرقلة حركة المرور المدني والتجاري العادي. وحث بقوة كلا الجانبين على الامتناع عن القيام بأي أعمال متعمدة في الكركرات، أو في أي مكان آخر في المنطقة العازلة. كما حث الطرفين على المجاهرة بشجب كل من يعمل على إثارة تلك التوترات. وأشار إلى أنه يجب أن يلتزم الجانبان التزاماً دقيقاً بشروط اتفاقات وقف إطلاق النار، وأكد الأمين العام أن أي تدخل - عسكري أو مدني - في المنطقة العازلة سيُعتبر بمثابة تصعيد قد يؤدي إلى أزمة أخرى في الإقليم.

42 - وأفاد أن البعثة هي المصدر الرئيسي، والوحيد في معظم الأحيان، الذي يعول عليه الأمين العام ويعول عليه كل من مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة والمبعوث الشخصي للحصول على المعلومات والمشورة غير المتحيزة بشأن التطورات المستجدة في الإقليم. وفي هذا الصدد، اضطلعت البعثة بدور رئيسي في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية وفقاً للقرارين 2440 (2018) و 2468 (2019). وذكر أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي آلية حيوية للإنذار المبكر يمكنها أن تمنع وقوع تطورات يمكن أن تؤثر على المناخ اللازم لاستئناف العملية السياسية. ولذلك، أوصى الأمين العام بأن يمدد المجلس ولاية البعثة.

ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

43 - إثر النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/282)، اتخذ مجلس الأمن، في 30 نيسان/أبريل 2019، القرار 2468 (2019)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي ذلك القرار، شدد المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس من التوافق، وعلى أهمية المواءمة بين التركيز الاستراتيجي للبعثة وتوجيه موارد الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، وأعرب عن دعمه الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام والمبعوث الشخصي للحفاظ على عملية المفاوضات الجديدة بغية التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية. ولاحظ المجلس اعتزام المبعوث الشخصي دعوة المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا إلى الاجتماع مرة أخرى باتباع نفس الشكل ورحب بالتزام المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا بمواصلة المشاركة طيلة تلك العملية بروح من الواقعية والتوافق، لضمان تحقيق النجاح. وشجع

المجلس الطرفين على التعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين من أجل تحديد وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، من بينها إشراك النساء والشباب، وشجع الدولتين المجاورتين على دعم تلك الجهود.

44 - وبعد النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/2019/787)، اتخذ مجلس الأمن، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، القرار 2494 (2019)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي القرار نفسه، أعرب المجلس عن تقديره للسيد كوهلر كمبعوث شخصي سابق للأمين العام للصحراء الغربية، وأشاد بالجهود التي بذلها من أجل النهوض بعملية اجتماعات المائدة المستديرة التي ولدت زخماً جديداً في العملية السياسية ودعا الطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى دور الطرفين ومسؤوليتهما في هذا الصدد؛ ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لتلك المحادثات.

ثالثاً - نظر الجمعية العامة في المسألة

45 - أثناء المناقشة التي جرت في 10 و 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى بيانات أدلى بها 91 من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/74/SR.4 و A/C.4/74/SR.5 و A/C.4/74/SR.6). وفي 11 و 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر، تناولت الدول الأعضاء، ضمن جملة أمور أخرى، مسألة الصحراء الغربية. وأبدت الدول الأعضاء تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، حيث رحب عدد منها باجتماعي المائدة المستديرة اللذين عقدا بناء على دعوة من المبعوث الشخصي السابق في جنيف في كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس 2019. وأعرب بعضها عن تأييدها القوي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأكدت من جديد تأييدها لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورأت دول أخرى أن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب تتيح خياراً واقعياً وعملياً يمكن أن يشكّل أفضل فرصة لإيجاد حل على أساس من التوافق (انظر A/C.4/74/SR.6 و A/C.4/74/SR.7 و A/C.4/74/SR.8).

46 - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر، مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/74/L.3) مقدم من رئيس اللجنة، وقد اعتمدته بدون تصويت.

47 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، باعتباره القرار 97/74. ورحبت الجمعية في ذلك القرار بأمور منها التزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ موات للحوار، ورحبت أيضاً بالمفاوضات الجارية بين الطرفين، وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين، ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.